في الحلقة النقاشية حول تحسين تقارير الانجاز بوزارة الاشغال العامة والطرق

# التأكيد على دور التخطيط الحضري في تأمين متطلبات المجتمع والتخفيف من الفقر

كتب/ أحمد الطيار

● نظمت الوحدة الفرعية لمتابعة ومراقبة تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر بوزارة الاشغال العامة والطرق أمس حلقة نقاشية حول المؤشرات وتحسين مستوى تقارير الانجاز السنوية بمشاركة مسئولي الوحدة في المحافظات.

وفي حفل الافتتاح أكد الأخ علي الأشول وكيل الوزارة للشئون المالية والادارية والاصحاح البيئي على أن حكومة بلادنا اتخذت منهجين عمليين أساسيين أولهما اعداد استراتيجية التخفيف من الفقر والتي أنشئت على ضوئها الوحدة الرئيسية بهدف تعزيز آليات المتابعة والمراقبة للخطط والبرامج التنموية لتحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وإنشاء قاعدة بيانات وطنية اقتصادية اجتماعية شاملة تساعد متخذي القرار والمعنيين والباحثين في وضع الخطط والبرامج التنموية الملائمة وثانيهما هو التأكيد على وزارة الأشغال العامة والطرق في إعداد سياسة تخطيط وتنظيم عمراني ملائم يهدف إلى تأمين متطلبات المجتمع الضرورية والعمل على الانتهاء من الخريطة الرئيسية للطرق لربط التجمعات السكانية في الحضر والريف لتسهيل انتقال الناس والحصول على الخدمات وتسويق السلع وتطوير أسواق المنتجات المحلية واقامة الصناعات والتوسع في الاستثمارات ولذلك وصل اليمن بشبكة الطرق العربية بالإضافة إلى ربط المدن الثانوية ببعضها البعض وبالمناطق الريفية وهذا هو الذي تسعى الوزارة إليه جاهدة في عملها بكافة قطاعاتها.

من جانبه قال الأخ شرف الشامي وكيل الوزارة لقطاع الطرق أن بلادنا هي إحدى الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاع مدنها الحضرية و الريفية بهدف التوازن الحضري بينهما مشيرا إلى أن اليمن كغيرها من الدول التي اعترفت في عصرنا الحاضر بحق المواطن بالعيش في وسط ملائم على صعيد السكن والعمل وتوفير الخدمات الضرورية من خلال إعداد الاستراتيجيات وسياسات التخطيط الشامل لرفع المستوى المعيشي والتخفيف من فقر المواطن أينما كان مضيفا إلى أن الوزارة تعمل على أن تكون مدننا اليمنية منظمة يحكمها نسيج متين من تكامل العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإدارية من ترابط يؤدي إلى خلق فرص العمل وزيادة الدخل للجميع وبحيث تعالج الازمات المتعددة وتخلق بيئة مبدعة واعدة للشباب.

عقب ذلك تم استعراض خمسة أوراق عمل الأولى ورقة خلفية عن استراتيجية التخفيف من الفقر ألقاها الخبير الاقتصادي بالوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الاخ علي دهاق /الثانية عن أهمية المعلومات في وضع السياسات وبرامج التطور الحضري عرضها الأخ محمد المطاع فيما عرض الأخ خالد الجراش ورقة بعنوان دور وحدة استراتيجية التخفيف من الفقر في حصر البيانات حسب اختصاصات القطاعات التابعة لوزارة الاشغال العامة و الطرق وصلاحياتها كما تم استعراض نماذج لأوضاع المناطق الفقيرة والعشوائية واستخدام البيانات في تحديد الوضع المعيشي لفقراء الحضر في هذه المناطق فيما استعرضت الأخت ياسمين العواضي دور تنفيذ مشاريع الطرق في التخفيف من الفقر وتحسين أوضاع المرأة الريفية.

وأكدت الحلقة في توصياتها على أهمية توفير البيانات من كافة القطاعات وتزويد الوحدة الفرعية بها بشكل مستمر والعمل على تكثيف الجهود من قبل الفنيين في الحصول على المعلومات من الواقع العملي وتأهيل المختصين على طرق الاستفادة منها في اعداد التقارير المرفوعة إلى الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر.

تصوير/ ناجي السماوي

## بحث أوجه التعاون في المجال الزراعي بين بلادنا والمانيا

صنعاء/سبأ/

بحث الأخ حسن عمر سويد وزير الزراعة والري خلال لقائه أمس٠ /استيتن بوشولد/ نائب السفير الالماني بصنعاء اوجه التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في المجالات الزراعية ، وتطرق اللقاء الى موضوع تصدير المنتجات الزراعية اليمنية الى جمهورية المانيا الاتحادية٠ وكذا مشاركة اليمن في الاسبوع الأخضر الذي يقام سنويا في المانيا لعرض المنتجات الزراعية اليمنية خلال الفترة القادمة بالاضافة الى استعراض المشاريع الصغيرة التي تدعمها المانيا مثل مشروع دعم المرأة الريفية في سقطرى وتوفير اجهزة الطاقة الشمسية .

وفي اللقاء اشاد وزير الزراعة والري بالدعم الذي تقدمه الحكومة الالمانية لبلادنا في مجال الزراعة٠٠معربا عن امله ان يستمر هذا الدعم وتوسيعة ليشمل الجمعيات التعاونية النسوية في مجال الثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية، وكذا صيانة المدرجات الزراعية ومكافحة التصحر واعادة هيكلة بنك التسليف التعاوني الزراعي ليقوم بدوره في دعم صغار المزارعين والصيادين ٠

حضر اللقاء الأخ حافظ فاخر معياد رئيس مجلس ادارة بنك التسليف التعاوني الزراعي ٠

## مناقشة الطرق الكفيلة بتنمية وتطوير الايردات المحلية والمشتركة

■،، عمران/سبأ /

ناقش الاجتماع الموسع المنعقد أمس بمحافظة عمران برئاسة الأخ طه عبدالله هاجر محافظ المحافظة الموضوعات المتعلقة بأسس وقواعد جمع الايرادات وفقا لنصوص قانون السلطة المحلية وآليات توريد المبالغ المتحصلة على مستوى ادارات التحصيل في المديريات، وناقش الاجتماع الطرق الكفيلة بتنمية وتطوير مستوى الايرادات بأنواعها المحلية والمشتركة ووضع خطة مشتركة مع مكتبي المالية والوحدة الحسابية والجهات ذات العلاقة في الواجبات والضرائب وبما يضمن تحقيق ربط ايرادى يتناسب واحتياجات المحافظة من مشاريع التنمية في ضوء اللوائح ومواد القانون بالاضافة الى استعراض مؤشرات الايرادات الزكوية على مستوى المديريات بالمحافظة خلال الاعوام الماضية وتحديد الاجراءات السليمة والكفيلة بتنميتها ، واطلع الاجتماع الذي حضره الأخوة مدراء مكاتب المالية والوحدات الحسابية والواجبات وأمناء الصناديق وادارات التحصيل بالمحافظة والمديريات على تصور وخطة عمل مكتبي الوحدة الحسابية والواجبات الخاصة بتحصيل ايرادات زكاة الفطر التي سيتم تحصيلها خلال شهر رمضان المبارك، وشدد الاجتماع على ضرورة تحمل العاملين في الجهات الايرادية المسؤولية في التحصيل والحفاظ على المال العام وسرعة توريد المبالغ الى البنك المركزي ، وبلغ اجمالي ايرادات زكاة الفطر العام الماضي ٢٢ مليونا و٧٠٠ الف ريال لعدد ٢٢٧ الف نسمة وحوالي ٧٥ مليون ريال كإيرادات زكوية عامة.

## دورتان تدريبيتان حول تطوير تربية النحل بحجة

■ حجة/سبأ /

بدأت في مديريتي عبس وحيران بمحافظة حجة اعمال الدورتين التدريبيتين الخاصتين بتطوير تربية النحل بطرق علمية وحديثة واللتين تنظمهما جمعية حماية وتطوير الثروة النحلية بتعز وبتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبالتعاون مع مشروع تطوير تربية النحل ويشارك فيهما ٢٥ نحالا من المديريتين.

واوضح الأخ قاسم محمد الشرعبي رئيس جمعية حماية تطوير الثروة النحلية اليمنية لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ ان الدورتين اللتين تستمران ٥ ايام تهدفان الى تعزيز قدرات النحالين اليمنيين في طرق تربية النحل واستحداث الخلايا ومعالجة الامراض التي تصيب النحل وحماية هذه الثروة الوطنية ذات السمعة الطيبة من منتوجاتها من العسل المتنوع، واشار الى انه سيتم ايضا عقد دورة مماثلة بحرض محافظة حجة للنحالين خلال الاسبوع المقبل في تطوير النحل.

في افتتاح حلقة العمل حول استراتيجية تطوير التسويق الزراعي

# العرشي: المنتجات اليمنية غزت عددا من الأسواق الخارجية وبأرقى المواصفات العالمية

كتب/ محمد دماج

□ .. أكد الاخ عبدالملك العرشي وكيل وزارة الزراعة والري أن منتجات بلادنا الزراعية وخصوصا الفواكه والخضروات استطاعت أن تغزو عددا من الأسواق الخارجية متجاوزة دول الجوار إلى بلدان أخرى بأرقى المواصفات العالمية وأصبحت بمصاف السلع الأخرى بفضل الجهود التي تبذلها وزارة الزراعة والري والاتحاد التعاوني الزراعي وجمعياته المختلفة.

وأشار في كلمة القاها أمس في حفل افتتاح حلقة عمل استراتيجية وبرنامج عمل تطوير التسويق الزراعي التي بدأت أعمالها يوم أمس بصنعاء وتستمر لمدة ثلاثة أيام إلى أهمية المواضيع التي تناقشها هذه الحلقة في مختلف جوانب التسويق الزراعي الداخلي والخارجي وتوفر المعلومات التسويقية لتطوير العمل التسويقي مستعرضا أهم المتغيرات التي حصلت خلال الفترة الماضية وتطور آلية التسويق ومعلومات المتخصصين وجهود الادارة العامة للتسويق الزراعي واهتمام الدولة ودعمها اللامحدود من خلال صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي بالاضافة إلى دعم بعض المنظمات والدول الشقيقة والصديقة.

مشددا على أهمية أن تخرج هذه الحلقة بنتائج ايجابية تخدم الانتاج الزراعي وتطويره وتصديره إلى الخارج.

وكان الاخ فاروق محمد قاسم مدير عام التسويق الزراعي بوزارة الزراعة والري قد ألقى كلمة أوضح فيها آلية عمل الحلقة النقاشية وأهمية ما تتضمنه أوراق العمل التي سوف تناقشها أهمها البناء المؤسسي والمعلومات التسويقية والارشاد التسويقي والأسواق والتسويق الزراعي وتنمية الصادرات الزراعية مؤكدا أهمية الخروج بنتائج تخدم تطوير التسويق الزراعي داخليا وخارجيا..

# اثر المتغيرات الاقتصادية العالمية على الدول النامية

## (الحلقة الثانية)

ثالثاً: التمويل الدولي و(الاسباب الاقتراضية للدول النامية وخصوصاً العربية):

السمات الاساسية التي تميز طبيعة النظام النقدي والمالي الدولي وقد زرعت بذورها في المدة عقب الحرب العالمية الثانية وبخاصة منذ أوائل الستينات حينها حصلت هجرة واسعة لشركات الانتاج الامريكية الكبرى خارج حدودها القومية متجهة إلى أوروبا الغربية خاصة ،بحثاً عن فرص استغلال أفضل لرؤوس أموالها وهذه الهجرة سرعان ما رافقتهاهجرة مواكبة للمصارف التجارية الامريكية لحاقاً بأفضل عملائها من المقترضين في هذه الشركات الصناعية العملاقة.

وعلي الساحة الاوروبية حصل لقاء حيوي آخر. فسوق العملات الاوروبية (EurocurrcyMarket) والذي كان في المراحل الأولى من تكوينه قد اعطى دفعة حياة جديدة هائلة بمجيئ المصارف الامريكية فكان لقاء مصلحة انعش الإثنين معاً فالمصارف في حركتها التمويلية هذه اسهمت بشكل حاسم في نمو واتساع سوق العملات الاوروبية وفي ذات الوقت فإن وجود هذه السوق كان عاملاً مهماً في استقطاب المصارف وبالتالي تمويل عملياتها بحيث اضحت هذه المصارف الامريكية اهم المؤسسات المتعاملة في هذه السوق.

وفي خضم هذا التيار يجيء تيار اضافي شامل ليدفع بزخم طوفاني فعاليات هذين العاملين(المصارف وسوق العملات) الى مستويات من الفعالية غير المعهودة سابقاً. هذا العامل هو فوائض الصادرات النفطية لمنطقة الاقطار المصدرة للنفط (الأوبك ، وخاصة العربية) انطلاقاًمن " الثورة النفطية" في اكتوبر ١٩٧٣م والتي وجدت في المصارف الامريكية أولاً ثم الاوروبية واليابانية من بعدها فرصتها الجديدة للاستثمار وبالنسبة للمصارف الدولية خصوصاً فإن آفاق رحبية تفتحت عليها لتحقيق ارباح هائلة في اطار تبلور ظرف جديد على صعيد الاقتصاد الدولي.

فمن جهة في الوقت الذي كانت فيه خزائن هذه المصارف تفوح بإيداعات فوائض الاوبك التي لم تجد ما يكفي من فرص لاستغلالها في دولها الصناعية التي كانت تشكو من كساد اقتصادي واضح كانت الدول النامية عطشة الى الموارد لتمويل مجهود تنميتها وهكذا تدفقت الاموال الاقتراضية من هذه المصارف الى الدول النامية بمعدلات سنوية محسوسة فترعرعت بذلك بذرة المديونية الخارجية للدول النامية وخاصة الدول العربية ومنها الاقل نمواً الى أزمة كبرى في مطلع الثمانينات.

د/ عبدالعزيز أحمد الشوافي

رابعاً: الشركات متعدة الجنسيات:

إن الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في عملية التمويل والاندماج الدولي والتي تشكل فعالياتها شبكة كثيفة ومترابطة والتي توحدة مع قاعدة انطلاقها وهي اقتصاديات الدول الصناعية سعياً وراء هدفها الأساسي وهو الربح في اقصاه. اضحت ماكنة النظام الرأسمالي الفعلية لايصاله الى مداه. وفرصة هذه الشركات في تعظيم ارباحها تأتي اساساً من قدراتها الهائلة وميزاتها على الأصعدة المالية والتكنولوجية والتنظيمية والادارية فعلى الصعيد المالي التمويلي فالنتائج تؤشر ما افرزته قدارتها فإنها قد حولت السيولة من رسمية قومية الى خاصة دولية.

وان هذه الرساميل قد اصبحت في ضخامة تدفقها وحركتها الدولية تنتج ذاتياً دون ارتباط بحجم المعاملات التجارية المتبادلة بين الاقتصاديات المختلفة. ولا عجب بعد ذلك ان يكون الحصاد هو التضخم وارتفاع هياكل معدلات الفوائد والمضاربة في اوسع مدى لها حيث تغيب الرقابة وتنحسر.

بعبارة أخرى فلقد تجمعت في هذه الشركات كل مفاصل حركة الاقتصاد الدولي من انتاج وتجارة واستثمار وتمويل وتكنولوجيا فهي الرائدة في نقل التكنولوجيا والاستثمار المباشر ومصدر اساسي في البحث والتطوير وانها بالذات تجد في التكنولوجيا ورقتها الرابحة لتحقيق أعظم ارباحها في عملياتها الشمولية وانها كانت القوة الرئيسية وراء الارتفاع الواضح في الاستثمار الاجنبي المباشر نهاية القرن العشرين وبهذا فإن هذه الشركات إذ هي تمثل صورة لمتطلبات العصر الحديث فانها بذلك تتجاوز كل فكرة تقليدية مثل الأمة والدولة وإنها بقدراتها التدويلية تريد أن تجعل العالم كله " سوق كونية كبرى" لفعالياتها الكثيفة. وهذا ما نراه اليوم انها باختصار المثل الفعلي للحكومة العالمية في عصرنا الراهن.

ومن خلال المرتكزات الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي وهي التجارة والتمويل والتكنولوجيا والشركات عبر الوطنية أو المتعددة الجنسيات ،يمكن أن نتلمس صعوبة حالة الدول النامية وخاصة العربية ومنها الأقل نمواً في نظام تقسيم العمل الدولي ومدى معاناتها في رحابه.

– التجارة الخارجية مصدر اساسي لتغذية وادامة العملية التنموية في الدول النامية وخاصة العربية ومنها الأقل نمواً غير ان محدودية قدرتها الذاتية التصديرية والانخفاض الكبير في اسعار السلع المصدرة ( ناهيك عن انتاج وتصدير النفط المتزايد كمياً واسعاره المغريةوالزهيدة بالنسبة للدول الصناعية صاحبة القرار السياسي والإقتصادي المفروض على الدول العربية وخاصة الدول المنتجة للنفط (سبحان الله المثل يقول سلاح بيد عجوز)

وشروط التبادل التجاري ومعها تزايد كثافة واتساع الحماية التي تفرضها الدول الصناعية على صادرات الدول النامية وخاصة العربية كل ذلك قد وضع هذه الدول في ظروف في غاية الحرج في محاولاتها المستمرة لايجاد مصادر لتمويل استيراداتها ولما تسبب هذا الوضع في خلق عجز مستمر في الميزان التجاري والحساب الجاري لم يعد لديها الخيار من بعده الا بالاقتراض الخارجي رغم ارتفاع تكاليفه ورغم كونها وفي اغلبها اموال عربية يعاد اقراضها لدول العجز العربية.

حاجة الدول النامية والعربية الى المستلزمات التكنولوجية ( تجهيزات وخبرات) مسألة بديهية في اطار مجهود تنميتها ولما كانت قدرتها الذاتية على هذا الصعيد محدودة اصبح مجال استيرادها لهذه المستلزمات السبيل الوحيد المفتوح امامها لتعزيز تنميتها أن الطبيعة الاحتكارية للمصادر التكنولوجية وعلو تكاليفها قد اضافت عبئاً كبيراً على القطاع الخارجي المثقل لعجزه. الامر الذي ادى الى تزايد ضغوط الحاجة الى التمويل الخارجي ايضاً.

– وهكذا يأتي دور التمويل الدولي في استمرارية تأثيره الفاعل ليصبح من بعد ذلك حجر الزاوية في قضية المديونية ففي التغيير الحاسم الذي حصل في مصادر التمويل وبعد ذلك بروز المصارف التجارية الدولية كمصدر اساسي فيه خلال السبعينات زرعت بذور مشكلة المديونية والتي انفجرت ازمة عامة في ١٩٨٢ ومن ناحية ثانية فإن الثمانينات والتسعينات قد شهدت تحولاً ايضاً في اتجاه التدفقات المالية على الصعيد الدولي فبالاضافة الى انحسار الاقراض المصرفي فإن التدفقات الرأسمالية الهائلة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات والتسعينات وبداية الالفية الثانية لم تجد طريقها الى الدول النامية (والعربية) إلا نسبة ضئيلة منها ومن البديهي أن تحولت هذه التدفقات الى اقطاب اخرى جديدة تكاد تكون ذات مصالح مشتركة ومتقاربة بين دول الشمال وذلك بعد انهيارالمعسكر الاشتراكي كقوة عظمى الى دول متعددة من دول العالم الثالث والارتماء في احضان الامبراطورية الرأسمالية.

وفي الاخير فقد افرزت التطورات الدولية عموماً والاقتصادية خصوصاً في الاربعة العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية الألفية الثانية واقعاً تمثل في تبلور استقطاب واضح للمجاميع الدولية على مستويين:

دول متقدمة أقل عدداً ولكن اكثر غنى وهيمنة ودول نامية ومنها العربية اكثر عدداً وابلغ فقراً وعجزاً.

هذا الاستقطاب اكتسب زخمه الشمولي بدفع تيار الإعتماد المتبادل والاندماج والذي زاد حده وعمقاً بإنحسار الكتلة الاشتراكية عن التأثير الفعلي دولياً.